

معهد بريطاني: التطبيع السعودي الإسرائيلي ثمنه باهظ للجميع والأفضل عدم التعجل بإبرامه

دعت سهام فاكيل، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية "تشاتام هاوس"، الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى عدم التعجل في إبرام اتفاق تطبيع للعلاقات بين السعودية وإسرائيل.

وذكرت سهام في تحليل نشرته بموقع المعهد على الإنترن特، أن صفقة التطبيع التاريخية بين السعودية وإسرائيل من شأنها أن تثبت قدرة بايدن على تحقيق "انتصارات" للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومواجهة أي ادعاءات محتملة لحملة خصم المحتل دونالد ترامب حول فشل الإدارة الحالية في إحراز تقدم ومواجهة نفوذ الصين في الشرق الأوسط.

وعقبّت المحللة بأنه في المقابل فإن التطبيع الإسرائيلي السعودي سيأتي بثمن باهظ على جميع أطرافه، ليس فقط لبايدن وإدارته، ولكن أيضًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وولي العهد محمد بن سلمان والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وأضافت أن الاتفاق سيكون أكثر تعقيداً بكثير من اتفاقات أبراهام (شملت الإمارات والبحرين)، وسوف يتطلب تنازلات محلية جادة من جميع القادة كجزء من مفاوضات رباعية، وتشمل هذه التنازلات القضايا الأكثر حساسية في المنطقة، بما في ذلك السيادة الفلسطينية والانتشار النووي.

ولفت إلى أن الآثار المترتبة على المفقة المنهارة أو التي لم يتم التوصل إليها بشكل كامل يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة، لذلك، يجب على بايدن أن يتعامل بحذر، وأن يبني إجماعاً حقيقياً بين الحزبين للتوصل إلى اتفاق في كل من الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

ووفق سلام، فإن السعودية جعلت التطبيع مشروطاً بأربعة مطالب رئيسية، إذ من بين أولوياتها القصوى الحصول على ضمانة أمنية رسمية من واشنطن ودعم الولايات المتحدة لبرنامج الطاقة النووية السلمية.

ورأت المحللة أنه ليس من السهل تحقيق أي المطلوبين، فكلاهما من شأنه أن يزيد من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الأمريكية.

وأضافت أن الرياض بدورها تعلم أنها لن تصل إلى ضمانة أمنية تصاهي المادة الخامسة في معاهدة حلف شمال الأطلسي "ناتو".

ولذا فهي تسعى بدلاً من ذلك إلى شيء أقرب إلى الاتفاقيات الأمريكية مع كوريا الجنوبية واليابان؛ بما في ذلك الالتزامات بالدفاع المتبدلة في حالة تعرض أي من الطرفين لهجوم، وترى المملكة أن هذا مهم بالنسبة للتحديات الأمنية طويلة المدى مع إيران.

لكن على الرغم من ذلك، ترى سلام أنه لن يكون من السهل على بايدن تلبية طلب السعودية بإبرام اتفاقية من هذا النوع، إذ تحتاج إلى 67 صوتاً في مجلس الشيوخ، فيما لا يزال الديمقراطيون ينتقدون انتهاكات حقوق الإنسان السعودية.

كما من المحتمل أن يرى آخرون أن الاتفاق يعيد الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط بدلاً من التركيز على التحديات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وإضافة لذلك، سيكون البرنامج النووي المدني السعودي أيضاً أمراً صعباً بالنسبة لبايدن محلياً، خاصة عندما أعلن ولد العهد مؤخرًا في مقابلة مع قناة "فوكس نيوز"، أنه إذا حصلت إيران على سلاح نووي، "فسيتعين علينا (السعودية) الحصول على واحد".

وعلى الجانب الآخر، سوف تشعر إسرائيل، التي عارضت الانتشار النووي في المنطقة منذ فترة طويلة، بالقلق من أن تحدو حذوها دول مثل مصر أو تركيا في مثل هذا السيناريو.

ستحتاج المملكة أيضاً إلى طمانة الولايات المتحدة بأن تعاونها التجاري والعسكري المتزايد مع الصين

لن يؤثر على المصالح والتكنولوجيا الأمريكية.

وفي تحول بعيدًا عن مبادرة السلام العربية لعام 2002، جعلت الرياض أيضًا تطبيعها مع إسرائيل مشروطاً بإحياء الأخيرة مفاوضاتها المتوقفة مع القيادة الفلسطينية.

ولفت المحللة إلى أن الرأي العام المحلي في السعودية مهم ويجب أن يؤخذ في الاعتبار فيما يخص أي اتفاق محتمل للتطبيع بين الرياض وتل أبيب؛ إذ أظهر استطلاع الشباب العربي لعام 2023 دعمًا بنسبة 2% فقط للتطبيع.

وقالت سنام إنه "نظرًا لمكانة السعودية الإقليمية وقيادة ولی العهد المستقبلية، يجب أن يُنظر إلى المملكة على أنها تحمل على ما هو أكثر للفلسطينيين من تعليق ضد الأراضي الفلسطينية الذي تم تحقيقه في اتفاقيات إبراهيم، ومن الخطأ التقليل من أهمية هذا العنصر من الصفقة".

مأزق صعب في إسرائيل

ورأت المحللة أن اتفاقية التطبيع تضع رئيس الوزراء الإسرائيلي في مأزق صعب يصعب حلها، إذ يتوجب عليه أن يزن بين تكاليف وفوائد الاتفاق مع السعودية، الذي يمكن أن يقود إلى المزيد من صفقات التطبيع من دول أخرى ذاتأغلبية مسلمة خارج الشرق الأوسط.

وأشارت سنام إلى أن تكاليف الاتفاق واضحة؛ إذ أن حكومة نتنياهو اليمينية تعاوِي فكرة المفاوضات مع القيادة الفلسطينية، وتسعى بدلاً من ذلك إلى ضد المزيد من الصفة الغربية؛ مما يجعل هذا الجانب من الصفقة هو الأصعب بالنسبة له للتنفيذ.

كما يقوم الرئيس الفلسطيني محمود عباس أيضًا بدعم مفاوضات التطبيع، على أمل أن تدفع لإحياء قيادته من خلال زيادة السيطرة على أراضي الصفة الغربية التي تديرها إسرائيل حالياً، ووقف المزيد من التوسيع الاستيطاني الإسرائيلي إلى جانب الحصول على خطة دعم اقتصادي تمولها السعودية.

ومع ذلك، فإن إرث نتنياهو الشخصي باعتباره رئيس الوزراء الأطول خدمة في إسرائيل سوف يتعرّز بشكل كبير من خلال التطبيع مع السعودية، وسط مزاعم الفساد والوضع السياسي الهش.

وتشهد إسرائيل انقساماً عميقاً بشأن الإصلاح القضائي، مع استمرار الاحتياجات ضد خطط نتنياهو للإصلاح النظام القانوني في البلاد منذ تسعه أشهر.

يجب على رئيس الوزراء إما إقناع ائتلافه الذي يتشكل من يمينيين متطرفين بدعم صفقة التطبيع التي تمثل اختراقاً كبيراً، أو في المقابل تفكيك ائتلافه والدخول في اتفاق مع حكومة أكثر وسطية مع الشريك السابق ورئيس الوزراء بيني جانتس.

ووفق سلام، فإن أي من الخيارين لا يعتبر واضحاً أو مضموناً، والأهم من ذلك، أنه من غير المرجح أن يتعاون جانتس مع نتنياهو دون الحصول على تسوية بشأن الإصلاح القضائي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تفكيك الحماية القانونية التي يحتاجها رئيس الوزراء لإبقاء نفسه بعيداً عن الخصوص ل لتحقيق بالفساد.

نهج تدريجي

وقالت سلام إنه في ظل وجود العديد من القرارات والمبادلات الباهضة الثمن المطروحة على الطاولة، يظل الحديث عن التطبيع أسهل من الفعل.

وأضافت: "ولأن هذا الاتفاق سوف يخلف عواقب أوسع نطاقاً على السيادة الفلسطينية، والانتشار النووي، والتوترات الجيوسياسية إلى جانب الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، فمن المؤكد أن الأمر يتطلب نهجاً أكثر تدرجاً".

وتاتي هذه الملاحظة في وقت يحيط به الجميع بـ"الاتفاق المبدئي" الذي تم التوصل إليه قبل الانتخابات الأمريكية، يجب على Biden العمل على بناء إجماع داخلي بين الحزبين في الولايات المتحدة ودعم من القاعدة إلى القمة عبر دول متعددة في المنطقة".

وأشارت المحللة إلى أنه "بلا شك أن المرشحين الجمهوريين، وخاصة Trump، سيذعنون المزيد من اتفاقيات التطبيع مثل هذه؛ ولكن ليس من الواضح ما إذا كانوا سيوفرون الرقابة والتدقيق اللازمين لإدارة المناقشات المعقدة الجارية".

وبالتالي فإن هذه المرحلة الحالية من عملية التفاوض تتطلب الاستثمار في أساس قوي وتطوير ضمانات

صارمة لإدارة وحماية مصالح الولايات المتحدة في المجال النووي وفيما يتعلق بالصين في المقام الأول لضمان ديمومة الاتفاق.

وخلصت المحللة إلى أنه بغض النظر عن سيدخل البيت الأبيض في عام 2025، فإن خلق إجماع حقيقي على التطبيع سيكون بمثابة إرث رائع للمنطقة وعلاقتها مع الولايات المتحدة.

المصدر | سنام فاكيل/تشاتام هاوس - ترجمة وتحرير الخليج الجديد